عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري.

أ.باشوندة رفيق + أ.سليماني زناقي
جامعة الجيلالي اليابس -سيدي بلعباس-

مقدمة:

إن التطور الذي شهدته إقتصاديات دول العالم، من خلال وجود إقتصاد بلا حدود (عولمة إقتصادية، وإقامة تكتلات إقتصادية بما يخدم مصالحها)، جعل من هاته الدول تبحث عن نظام مصرفي يساعدها على وضع سياسة إقتصادية ومالية تترجم إستراتيجيتها في سوق ,وفي هذا الإطار عملت الحكومة الجزائرية على تشريع مجموعة من القوانين لإصلاح المنظومة البنكية بما يتماشى وتوجهات الإقتصاد الجزائري مع إقتصاد السوق، فنجد مرحلة ما قبل الإصلاحات الإقتصادية لسنة 1988م، أين كان الجهاز المصرفي مسير من قبل الحكومة سواء أكانت بنوك تجارية أو البنك المركزي الذي كان هذا الأخير يقوم بعملية تمويل عجز البنوك التجارية بقرار إداري دون مراعاة شروط المردودية لبقاء تلك البنوك في السوق .

و يعتبر قانون النقد و القرض من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر المستقلة ، حيث جاء بقواعد تنظيمية ،رقابية، و أخرى توجيهية تتناسب و خصوصيات إقتصاد السوق ،و نال بموجبه البنك المركزي إستقلالية إجرائية و السلطة اللازمة للإشراف على إصلاح القطاع و تنظيمه,و في سنة 1997وضعت الحكومة إستراتجية جديدة لتحسين أداء الجهاز المصرفي ،التي ساعدت على تأسيس مصارف جديدة ،خاصة أو مختلطة ، فتح رؤوس أموال البنوك العمومية،تنشيط السوق المالي،و متابعة إعادة الهيكلة التنظيمية للبنوك الحكومية.

إن البحث عن أساليب وأدوات نجاح النظام المصرفي، يجعل من إشكالية البحث تهتم عن كيفية قياس فعالية النظام المصرفي والبنكي الجزائري، وبالتالي عوامل نجاحه فيظل التغيرات والتحولات الإقتصادية من جهة ومن جهة أخرى تعدد المنافسة والمنافسين؟

ان تحليل النتائج التي حققتها الوساطة المالية في الإقتصاد الوطني يجعلنا نجزم أنها مازالت لم تلعب بعد أي دور في تمويل الإستثمار و تعبئة الإدخار ، فالبنوك و الهيئات المالية الجزائرية و البالغ عددها في نهاية سنة 2000واحد وثلاثين مؤسسة، لم تستطع تطوير خدماتها بحيث تستجيب لرغبات عملائها ، فهل هذا يعود لعدم تطور مفهوم الصناعة البنكية الحديثة لديها؟ أم لعدم ملائمة الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي لظروف إقتصاد السوق؟.

و قبل دراسة الجهاز المصرفي الجزائري من وجهة نظر مهنية يجب أن نأخذ في الحسبان على الأقل الاعتبارين التاليين و ذلك حتى نكون موضوعيين ،فأمّا الأول فيتمثل في حداثته و قصر عمره بالمقارنة مع النظام البنكي في الدول المتقدمة الذي يقاس عمره بالقرون ،و عليه كان لهذا الأخير الفرصة و الوقت الكافي للتطور و تحسين الأداء ، و أما الاعتبار الثاني فيتمثل في طبيعة النظام الإقتصادي الذي كان ينشط فيه الذي جرده من وظائفه الكلاسيكية .

1/خصائص الجهاز المصرفي الجزائري:

*خصائص الجهاز في المرحلة الممتدة من الإستقلال إلى غاية سنة :1986

إن طبيعة هذه الفترة جعلت الجهاز المصرفي يتميز بتنظيمات و قواعد محددة لأدائه ،المرتكزة على خلفية إيديولجية ،حيث إرتكز تنظيم الإقتصاد الوطني على التخطيط و التسيير الإشتراكي ،و كانت الدولة مالكة لوسائل الإنتاج و مصادر التمويل ،و بالتالي قرارات الإنتاج ،التوزيع ،و التمويل تتخذ بطريقة إدارية.

و من خلال دراسة واقع الجهاز المصرفي في هذه الفترة و على ضوء الإصلاحات التي شهدها نجد أن هذه المرحلة تميزت بالخصائص التالية :

-تعود ملكية النظام البنكي للدولة و خضوعه لقواعد التسيير الإشتراكي.

-تعاظم دور الخزينة العمومية ،و تدخلها في منح القروض مما ولد غموضا على مستوى نظام التمويل.

-عدم إقرار الضمانات في حالة منح القروض البنكية ,و تقديمها على أساس التوطين المسبق و المركزي.

-تخصص كل بنك في قطاعات محددة من طرف السلطات ، الأمر الذي قضى على المنافسة .

-عدم إستقلالية البنوك و بصفة خاصة البنك المركزي ,والإستعمال الضيق للآليات التقليدية للسياسة النقدية ,حيث يتم تحديد سعر الفائدة بشكل إداري و كذى كلّ العمولات البنكية.

*خصائص الجهاز المصرفي على ضوء الإصلاحات التي مسته منذ سنة 1986

إن نجاح الإصلاحات الإقتصادية يعتمد بالدّرجة الأولى على صحة و سلامة الجهاز المصرفي ،و لكن أداء هذا الأخير مرتبط بدوره على إستقرار الإقتصاد ,ولقد شرع في إصلاح المنظومة البنكيّة منذ سنة 1986بالمصادقة على نظام البنوك و القروض، الذي ألزم البنوك بأن تأخذ كل التدابير اللازمة لتغطية خطر عدم الإسترداد و متابعة القروض الممنوحة ،و في نفس الوقت إستعاد البنك المركزي صلاحياته على الأقل فيما يخص تطبيق السياسة النقدية ،و أعيد

النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار و الخزينة.

و في إطار المصادقة على القانون 06-88المعدل و المتمم لنظام البنوك و القرض تم منح الاستقلالية المالية للبنوك بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية و التأكيد على دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية.

أما التغييرات التي نعتبرها جذرية فهي تلك التي مست الجهاز منذ سنة 1990، و قد جاء قانون النقد و القرض بقواعد و مبادئ تتماشى و خصوصيات اقتصاد السوق الذي يسير عليه الاقتصاد الجزائري .

و على أساس قانون النقد و القرض ، فقد تم إدخال تعديلات مهمة على هيكل الجهاز المصرفي ،خاصة بعد فتح المجال للقطاع الخاص ,حيث تم إنشاء العديد من البنوك و المؤسسات المالية ،و يمكن ذكر على سبيل المثال بنك البركة ،الخليفة بنك ،البنك الاتحادي ،البنك التجاري و الصناعي ،سيتي بنك 'و القرض الليوني ...الخ.

و يقدر عدد الفروع البنكية على المستوى الوطني 900وكالة ،أي ما يعادل فرع لكلّ 34000ساكن، و قد بلغ مجموع موازنات البنوك العمومية و الخاصة ما يقارب 29988مليون دولار أمريكي

إن وظيفة البنوك في النظام المصرفي الجزائري كوظيفة منح القروض)وظيفة أساسية , (تجعل من عملية قياس فعالية عمل البنوك ,و كيفية نجاحه ,تظهر من خلال قوانين الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الحكومة الجزائرية بداية من سنة 1988فنجد قانون) 88/01المادة (40التي تلزم المؤسسات العمومية الإقتصادية بخلق دائرة مختصة بعملية المراجعة)التدقيق (لوظيفة المؤسسة .

أمّا المادة 40من قانون 88/01الخاصة بإستقلالية المؤسسات :فانها تنص على ضرورة قيام المؤسسات العمومية الاقتصادية بتنظيم و تقوية هياكلها الداخلية عن طريق وجود تدفق على مستوى هاته المؤسسات و تحسينها)إصلاح هياكلها الداخلية (بطريقة ثانية حسب الوظيفة التي تقوم بها .

و عليه فان المادة 40من القانون 88/01تبرز إدارة الحكومة الجزائرية بوضع أساليب وأدوات كفيلة بنجاح عمل المؤسسات العمومية و هذا ما يمكن عكسه على المؤسسات المالية ,بقياس فعالية عملها في السوق

:2عوامل النجاح:

يتطلب تسيير البنك في إطار اقتصاد السوق التنويع في النشاطات و تبني أسلوب لا مركزي في التشغيل و اتخاذ القرار ،و بصفة خاصة في المرحلة الانتقالية الراهنة ،حيث يجب عليه المساهمة أو العمل على إنشاء مؤسسات أو فروع

متخصصة في ميدان الاستثمار التي تساهم في تمويل تأسيس الشركات الإنتاجية ،مثل الصناديق الجماعية للتوظيفات أو شركات الاستثمار ذات الرأس المال المتغير ،و أن لا يقتصر الأمر في تقييم الدراسات التقنية و الاقتصادية المقدمة من طرف طالبي القروض الاستثمارية ،نفس الشيء يقال فيما يتعلق بالسوق المالي ،فمن واجب البنوك أن تكون لديها هياكل متخصصة في الوساطة المالية المباشرة لتدعيم مساهمتها في عمليات الإصدار ،المضاربة و التنازل على الأوراق المالية .

كما يعتبر تطوير و إصلاح الجهاز المصرفي عملية معقدة و متعددة الأوجه، و يجب أن يشمل التغيير و بصفة متوازنة العناصر الثلاثة التالية:

-المؤسسات -الأدوات -الأسواق

*إصلاح الجهاز من خلال أدوات الدفع البنكية و الأنظمة الخاصة بالمقاصة البنكية.

*إصلاح وتسوية أنظمة المدفوعات من خلال التحكم في المخاطر المالية:

يعبر نظام المدفوعات على الأدوات و الهيئات و إجراءات التشغيل و وسائل الاتصالات المستخدمة ,و يواجه المشاركون في نظام المدفوعات المخاطر المالية الثلاثة التالية:

-مخاطرة السيولة - .مخاطرة الائتمان - .مخاطرة النظم .

وللتقليل من المخاطرة التي يواجهها المشاركون في نظام المدفوعات ،و حماية الجهاز المصرفي ،يمكن اتخاذ التدابير المتعلقة بإدارة المخاطرة المالية ,و المتمثلة في الضمانات الجماعية ,ترتيبان المشاركة في الخسائر ,والتقصير من الفترات الزمنية للتسويات ,فيما يخص الإجراء الأول و الثاني،فيتمثل في قيام البنوك المشاركين في الشبكة بتقديم ضمانات جماعية لتسهيل التسوية في حالة عجز أحد الأطراف فيها ،و تستخدم عادة الأوراق المالية الحكومية كضمان جماعي ،مع الاحتفاظ بتلك الضمانات في حساب باسم الشبكة لدى البنك المركزي ,أما الإجراء الثالث فمن شأنه أن يعمل على تقليل المخاطرة المالية بدرجة كبيرة عن طريق الحدّ من احتمال عدم وفاء المدين ،و من المهم أن تتم التسوية و بصفة خاصة فيما يتعلق بالقيم الكبيرة في اليوم نفسه ,و على البنك المركزي أن يسعى لتحقيق التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي ،خاصة مع البنوك التابعة للقطاع الخاص.

*ضرورة استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية لتحسين أداء الجهاز المصرفي:

*تطوير التقنية التكنولوجية المصرفية:

لا تزال البنوك الجزائرية تفصلها هوّة عن غيرها من حيث التطبيق لأحدث أدوات التكنولوجيات المصرفية،و التي تمكنها من تقديم خدمات مصرفية أكثر إشباعا لإحتياجات التعامل في عالمنا الحديث .

و للتقنية التكنولوجية بعدان أساسيان و هما التقنية الخاصة بوسائل الإتصال و التقنية الخاصة بأداء الخدمة

*ضرورة تشجيع الشراكة مع البنوك الأجنبية ,و الذي من شأنه أن يؤدي إلى تطوير الأداء المهني للجهاز المصرفي الجزائري.

*ضرورة تعزيز و تطوير أساليب الرقابة المصرفية بما تماشى مع المعايير الدولية المتمثلة في:

-متطلبات الرقابة الداخلية الإفصاح المحاسبي للمصارف .

-سياسة تصنيف التسهيلات الإئتمانية و كيفية إحتساب المخصصات اللازمة لها.

-السيولة المصرفية.

-تعيين المدققين الخارجيين و القائمين على تسيير البنوك.

-نظام ضمان الودائع و الربحية.

*تفعيل دول سوق الأوراق المالية و الإسراع في خوصصة المؤسسات العمومية .

*الإسراع في إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية ،علما أن هذا الأمر لا يتم إلاّ بعد تأهيل البنوك ماديا و بشريا ، بالإضافة إلى ضرورة إضافة منظومة عملية متطورة لربط البنوك الجزائرية ببعضها البعض ، المتمثلة أساسا في شبكة إتصالات التي تتطلب التعاون بين البنك المركزي و مؤسسة البريد و الإتصالات .

*تعديل و تطوير التشريعات القانونية القائمة لتتمشى مع وسائل الدفع الإلكترونية .

*ضرورة إنشاء شركات متخصصة في المقاصة الإلكترونية ،بطاقات الدفع الفوري ،ونقل الأموال و المستندات المالية.

*وضع نظام رقابة داخلي فعّال على مستوى البنك .

*إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع ، الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق الإستقرار المالي في النظام المصرفي ’و

يمكن إنشاؤه امّا عن طريق إعلان ضمان حكومي لودائع البنوك ,و هذا أسهل الطرق و إن كان يتعارض مع قواعد اقتصاد السوق ، أو عن طريق أقساط تدفعها البنوك لمؤسسات متخصصة في التأمين

إن المراقبة الداخلية ,و التدقيق يعتبران كأدوات قياس فعالية عمل البنك من جهة ,ومدى قانونية عمل البنوك في السوق حسب القوانين والتنظيمات والمعمول بها من جهة أخرى ,و سنقتصر فيما يلي على تحليل هذين العاملين , نظرا لأهميتها على مستوى المؤسسة المصرفية في تحسين الأداء و تفعيل دورها.

أ //المراقبة الداخلية le contrôle interne

و هي مراقبة وظيفة متسلسلة يقوم بها موظفون تابعون للبنك ,لقياس مدى قانونية عمل و وظيفة البنك مع القوانين , و التنظيمات المتعامل بها كقانون 90/10للنقد و القرض .

Le contrôle interne est un contrôle systématique des fonction effectue par vois hearchique et celui qu'est chargé du contrôle doit lui même être contrôle la fonction et l'ensemble des taches .

و من هذا نستطيع بالفعل فهم أن قياس مدى قانونية عمل البنوك تظهر من خلال توجيه العمل داخل المؤسسة المالية المصرفية في إطار الإختصاص الوظيفي لكل مصلحة أو دائرة ,أو فرع داخل البنك .

رقابة كفاءة الموظفين العاملين داخل البنك ,و حل مشاكلهم لإعطاء مردودية ونوعية في العمل المصرفي ,مع التركيز على توزيع المسؤولية في العمل ما بين الموظفين حسب الإختصاص الوظيفي مثال) :مسؤول عن القروض ,مسؤول عن محفظة الأوراق المالية ....إلخ , (.كما يجب احترام المبادئ الأساسية لحسن سير نظام الراقبة الداخلية منها :الفصل الدقيق بين الوظائف و إحترام تشريع العمل و الإتفاقيات الداخلية للعمل ,و التنظيمات المتعامل بها في البنوك .

إن الرقابة الداخلية لعمل البنوك هي رقابة هيكل وظيفي على آخر بطريقة متسلسلة ,و بالتالي يجب أن تكون رقابة دورية ,لمتابعة كل النقائص ظف إلى ذلك الرقابة الخارجية لعمل البنوك من طرف المصالح الخارجية كالمفتشية العامة للمالية ,وقضاة مجلس المحاسبة و هي مراقبة ثابتة حسب برنامج سنوي مسطر من طرف الحكومة .

ب //التدقيق المالي AUDIT FINANCIER

إن التدقيق هو مجموعة من النظريات و المبادئ و الإجراءات التي تعني بفحص وإختيار البيانات المحاسبية و ذلك بغية التأكد من صحتها و درجة الإعتماد عليها مع إعطاء الحلول المناسبة و المحايدة في نفس الوقت لهذه العملية و هذا ما

يجعل البنك في وضعية أمثل لإتخاذ القرار المناسب في البنك .

في الحالة العامة فالتدقيق هو مجموعة من التقنيات التي تسمح بتحليل و تقييم عمل البنك حسب المعلومات من حيث النوعية و مصداقية الإجراءات المتبعة و بالتالي الأهداف المسطرة من طرف المديرية العامة للبنك .

إن نجاح النظام المصرفي يتم إنطلاقا من قياس فعالية عمل البنوك و هذا يتم عن طريق(التدقيق الداخلي) من طرف المصالح الداخلية للبنك (أو التدقيق الخارجي)من طرف المصالح الخارجية للبنك مما يعكس هذا التدقيق تشخيص كل النقائص و السلبيات التي تواجه عمل البنك في السوق و الحلول المقترحة لتلك النقائص حسب الأهداف المسطرة والوسائل الموفرة و بالتالي إمكانية إعداد إستراتيجية مصرفية عن طريق التدقيق لترجمة سياسية مديرية البنك في السوق .

إذن التدقيق يسمح :

-تطبيق الإرشادات و النصائح و السياسات الموضوعة من طرف الإدارة العامة للبنك

-إحترام سير الهياكل و التنظيمات بكل فعالية

-حماية أصول البنك (الحفاظ على موجودات و رأس مال البنك)

-تقوية نظام المراقبة الداخلية للبنك

-تقوية فعالية عمل البنك حسب وظيفة منح القروض جلب الودائع تسيير وسائل الدفع

-تطبيق كل القوانين و التنظيمات المتعامل بها في العمل البنكي

-تعزيز عمل الرقابة على أصول البنك .

-جمع و تحليل نوعية المعلومات المقدمة حسب الأهداف المسطرة من طرف البنك

و ما يجعل من المدقق في وضعية المختص في عمل البنك من حيث الإستقلالية في عمله الكفاءة المهنية –السر المهني – نوعية العمل المقدم .

إن التقرير النهائي الذي يقدمه المدقق إلى المديرية العامة للبنك يتضمن النقاط التالية :

تقديم كيفية عمل البنك حسب كل وظيفة.

تشخيص النقائص والسلبيات حسب كل وظيفة ,بطرح الأسئلة Questionnairesوالإجابة عنها حسب الأهداف المسطرة ,والوسائل المسخرة .

تقديم الحلول اللازمة لتلك النقائص المشخصة .

إن التدقيق يعتبر كأداة وأسلوب لتدعيم نجاح العمل البنكي و بالتالي قياس فعالية عمله (عمل البنك حسب كل وظيفة).

L'audit interne sous entend un contrôle interne ce dernier n'est pas une fonction , mais un système .

عوامل نجاح النظام المصرفي الجزائري

المراقبة Le Contrôle . (داخلية أو خارجية)

التدقيق Audit (داخلية أو خارجية)

قياس مدى قانونية عمل البنك (حسب كل وظيفة)

قياس فعالية عمل البنك (حسب كل وظيفة)

الهياكل الداخلية للبنك حسب كل وظيفة

عملية المراقبة والتدقيق في المؤسسة المالية البنكية

حسب الأهداف المسطرة (1)

حسب الوسائل المسخرة (2)

إعداد إستراتجية بنكية (3)

تنظيم Organiser

تقوية Renforcer

تحسين و إصلاح Améliorer

الخاتمة

يعتبر الجهاز المصرفي قطاع حساسا داخل أي اقتصاد و بتواجده في مركز النشاطات الاقتصادية فانه يلعب بذلك دور خطير ,و يتمثل أساسا في الوساطة المالية بين صاحب العجز المالي و صاحب الفائض المالي ,و لأداء هذا الدور يقدم أدوات و وسائل دفع تسهل انتقال الأموال بأدنى تكلفة و في أقصر وقت ممكن ,و هذه التقنيات تتطور بفعل تطور النشاطات البنكية ,و عليه أي تأخر في هذا المجال قد يعرض الاقتصاد للشلل ,و هذا ما هو حاصل في الاقتصاد الجزائري بحيث مازالت البنوك لم تلعب بعد الدور الحقيقي في الوساطة المالية ,نظرا لتأخرها على مواكبة التطور الحاصل ,و على سبيل المثال نجد أن كل المتعاملين الاقتصاديين يفضلون التعامل بالشيكات المصادق عليها ,علما أن هذه التقنية ممنوعة بقوة القانون في بعض الدول المتقدمة ,و حتى يتحسن أداء البنوك الجزائرية يجب أن يرتكز الإصلاح من خلال :الأنظمة و الأدوات ,تطوير التقنية التكنولوجية البنكية ,تفعيل أداء السوق المالي ,وضع نظام رقابة داخلي فعّال على مستوى البنوك ,تعزيز و تطوير أساليب الرقابة المصرفية بما يتماشى و المعايير الدولية ,إنشاء نظام فعّال للتأمين على الودائع ,الإسراع في إنشاء نظام المقاصة الالكترونية .

المراجع:

1-Bouacoub Farouk ,L'entreprise et le financement bancaire ,édition CASBA 2001.

2-Nouveaux mécanismes de maitrise des risques ,Revue CNEP/News n°8 décembre2001.

3-Programme de modernisation et d'assainissement de la CNEP ,revue CNEP/News n°02 octobre 1993.

4-Les garanties bancaires et leur pratiques ,Revue CNEP/News n°10 juin 2002.

5-La protection des banques ;le défit de la modernisation ,Revue CNEP/News ,n°05 ars 2001.

6-Lemdeldel hammia ,L'introduction du marketing dans les banques Algériennes, édition ECOFAM 1997.

7-www.alkhadra.com/economy/.

8-www.aldayan.co.ae/albayan